**المحاضرة الثانية: عناصر الجملة**

تتضمن الجملة الأجزاء الآتية :

**1-المسند إليه:** هو ما لا يستغنى عن المسند « ولا يجد المتكلم منه بد»[[1]](#footnote-2)1 وهو الجزء المحكوم عليه كالفاعل ونائب الفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ من الجملة الاسمية، ولا يكون إلا اسما.

1-1-اسم ذات، نحو: حضر الأستاذ، فـ (الأستاذ) اسم ذات وهو مسند إليه.

1-2-اسم معنى، نحو: انتشر الظلم على البسيطة، فـ (الظلم) اسم معنى وهو مسند إليه.

**2-المسند**: وهو اللفظ الذي لا يستغنى عن المسند إليه، « ولا يجد المتكلم منه بدا » [[2]](#footnote-3)2 وهو الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، فهو في الجملة الفعلية الفعل، وفي الجملة الاسمية الخبر وقد يكون المسند ما في قوة الفعل كاسم الفاعل والمصدر والصفة المشبهة، واسم التفضيل وأسماء المبالغة، وأسماء الأفعال و « ما قام على الاستعارة والتشبيه ، نحو : " أكرم رجلا مسكا خلقه " أو" قابلت رجلا أسدا ولدُهُ " فكلمتا (مسكا) و ( أسدا) شبهتا الفعل في تحملهما المرفوع لأنهما في قوة الفعل » [[3]](#footnote-4)3. أي يشبهان الفعل فرفعتا كلمــــتي " خلقه"و" ولده " على الترتيب .

**3- الإسناد:**

**مفهوم الإسناد لغة**: تعود كلمة (الإسناد) في معناها اللغوي إلى مادة (سند) حيث يقوم ابن فارس (ت 395 هـ) في مادة (س، ن ، د): « سند: السين، والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء، يقال سندت على الشيء أسند سنودا وأستندت إستنادا، وأسندت غيري إسنادا » [[4]](#footnote-5)1 وبذلك يكون الإسناد هو الاقتراب والتلاحم بين شيئين يحتاج أحدهما لوجود الآخر حتى يعتمد عليه.

 وقال الزمخشري (ت 538هـ) : « تساند إلى الحائط وسوند المريض، وقــال: ساندوني ... ومن المجاز أسندت إليه أمري »[[5]](#footnote-6)2 ، وفيه قوة المسند واعتماد المسند إليه عليه فطلب المريض للسند ينم عن ضعفه وحاجته إلى ما يستند عليه لمعونته والتخفيف من معاناته.

أما ابن منظور ) 711 هـ ( فيقول : « كل شيء أسندت إليه شيئا فهو مسند... وساندة الرجل مساندة إذا عاضدته »[[6]](#footnote-7)3 . فالمساندة حينئذ هي التأليف بين شيئين لتحقيق شيء آخر.

أما صاحب القاموس المحيط الفيروزآبادي (ت 817هـ) فيقول: « السند معتمد الإسناد والمسند من الحديث ما أسند إلى قائله»[[7]](#footnote-8)4 ، ففي الاعتماد اقتراب المعتمد من المعتمد عليه، أي بمعنى اقتراب المسند والمسند إليه من بعضهما بما فيه الكفاية لتحقيق العملية الإسنادية، وورد في المعجم الوسيط: « سند إليه سنودا، ركن إليه واعتمد عليه واتكأ ـ سند إليه سندا : جعل له سندا أو عمادا يستند إليه»[[8]](#footnote-9)5، فالركون والاعتماد والتوكؤ لشيء على شيء آخر لا يتم إلا إذا كان الشيئان قريبين بعضهما من بعض، ومتلاحمين مما يفيد حاجة أحدهما إلى الآخر، حتى يتخذه سندا له. مما سبق يتضح أن الإسناد عموما في اللغة هو « إضافة الشيء إلى الشيء »[[9]](#footnote-10)6 كما جاء على لسان الجرجاني في التعريفات.

**اصطلاحا :** يرتكز الإسناد في معناه الاصطلاحي على معناه الغوي، فهو مستمد منه، وقد جاء في عرف النحاة أنه: « عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الآخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه»[[10]](#footnote-11)1 فالإسناد حينئذ هو تلك العلاقة الذهنية أو المعنوية التي لا يصرح بها في الكلام نطقا ولا كتابة، إذ هي « قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة » [[11]](#footnote-12)2 كما يتم بواسطة هذه العلاقة بناء الجمل على اعتبارها « علاقة المبتدأ بالخبر ،والفعل بفاعله والفعل بنائب الفاعل والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله » [[12]](#footnote-13)3 أي هو تلك الرابطة الوثيقة التي تجمع المسند والمسند إليه أو « الحقيقة العقلية »[[13]](#footnote-14)4 التي بدونها لا يمكن للجملة أن تكتمل و « مختصر الأمر: أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لابد من مسند ومسند إليه »[[14]](#footnote-15)5 والإسناد ليس قضية مبتدعة، إنما هي قرينة الحديث عن الجملة والعناصر التي تتألف منها، ويمكن أن نستشف ذلك من قول سيبويه (ت 180هـ): « هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر »[[15]](#footnote-16)6 ، ففي عدم الاستغناء إيحاء واضح وجلي عن العلاقة الرابطة بين المسند والمسند إليه والمتمثلة في العملية الإسنادية.

**أقسام الإسناد**: يقسم النحاة العملية الإسنادية إلى قسمين:

**1-الإسناد الأصلي:** وهو ما تتألف منه الجملة التامة (الإسنادية) كإسناد الخبر إلى المبتدأ والمبتدأ لابد أن يكون اسما أو ضميرا، وأما المسند أو الخبر فلابد أن يكون وصفا، أو جملة

أو جارا ومجرورا، أو ظرفا أو كإسناد الفعل إلى الفاعل ، أو إسناد الفعل إلى نائب الفاعل.

**2-الإسناد غير الأصلي:** وهو إسناد المصدر أو وصف كـ(اسم الفاعل، أو الصفة المشبهة أو صيغ المبالغة، أو اسم المفعول ) إلى اسم مرفوع أو ضمير منفصل نحو: أناجح الطالبان، ما حاضر أنت، ما محبوب الخائن... و « اسم الفاعل وغيره من الصفات لا تكون جملة مع مرفوعه إلا إذا تجرد، لأن يكون مسندا لهذا المرفوع ليس إلا، وذلك إذا اكتفى الوصف بمرفوعه في نحو: أمسافر الرجلان، وما حاضر الطلاب، فهنا تجرد الوصف لكونه مسندا إلى المرفوع بعده، فهذه الجملة مؤلفة من مسند ومسند إليه»[[16]](#footnote-17)1،ويقسم فاضل صالح السامرائي الإسناد إلى إسناد تام وآخر ناقص[[17]](#footnote-18)2.

**أ-الإسناد التام:** وهو ما اشتمل على طرفي الإسناد مذكورين، نحو الحلال بيّن، أو مقدرين

أو مذكور أحدهما ومقدر الآخر في نحو قوله تعالى: فَقَالُوا سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ [الذاريات: 25] فـ (سلاما) مفعول لإسناد تام حذف طرفاه والتقدير : سَلمَ سلاما أو نحو ذلك، و(سلام) إسناد تام حذف منه المسند والتقدير سلام عليكم، و(قوم) إسناد تام حذف منه المسند إليه والتقدير : أنتم قوم منكرون.

**ب-الإسناد الناقص:** وهو الإسناد الذي يذكر فيه أحد الطرفين من دون ذكر للطرف الآخر لا لفظا ولا تقديرا، نحو قوله تعالى: خَاشِعَةً أَبْصَارُهُمْ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ [المعارج: 44] فكلمة (خاشعة) حال و(أبصارهم) فاعل لاسم الفاعل الواقع فضلة وهو مسند إليه وليس له مسند، لأن الرافع له فضلة وليس عمدة، فهذا إسناد ناقص.

**علامة الإسناد:** لقد أعطى نحاتنا الحركات الإعرابية حظا وافرا من الدراسة لإبراز دورها في تحديد وظائف الكلمات في السياق، فبها تتمايز المعاني المختلفة، ولما كانت الأسماء مختلفة المعاني باختلاف الموقع الإعرابي؛ فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني.

 تلك الحركات تتمثل في « النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والكسر والضم والوقف »4[[18]](#footnote-19)1

فالنصب والجر والرفع والجزم للاسم المعرب، والفتح والكسر والضم والوقف للاسم المبني، فالعلامة الواحدة مثلا: (الضمة ) تختلف دلالتها باختلاف نوع الكلمة التي توجد فيها، فإذا كانت الكلمة معربة كانت دلالة العلامة الرفع، وإذا كانت الكلمة مبنية كانت دلالة العلامة الضم.

[[19]](#footnote-20)و يختلف تأثير الحركات الإعرابية على الكلمات فلكل حركة تأثير خاص، فالفتحة تشير إلى أن الكلمة المنصوبة مفعول ... أو حال أو تمييز ... أما الضمة فتوحي بأن الكلمة المرفوعة مبتدأ أو فاعل أو نائب فاعل، وهذا ما يؤكد أن الضمة علم الإسناد، أي أن الكلمة المرفوعة مسند إليها شيء معين ففي نحو: قرأ الباحث الكتاب، فكلمة (الباحث) مسند إليه وعلامة الإسناد إليه هي حركة الضمة، أما الشيء المسند إليه فهو القراءة، وإلى هذا التأكيد ذهب إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو إذ يقول: « الضمة علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها »[[20]](#footnote-21)2 وذهب الأستاذ الدكتور الشريف ميهوبي مذهبا آخرا إذ يرى بأن الحركة الإعرابية وحدها ليست قادرة على تحديد العناصر الإسنادية في الجملة، بل يجب أن نعتمد على الجانبين معا المعنوي والشكلي في تحديدها، إذ يقول: « ينبغي الا ننساق وراء الحركة الإعرابية في تحديد وظيفة الكلمة، لأن الجانب الشكلي وحده لا يسعفنا في تحديد العناصر الإسنادية في بعض الأنواع من الجمل »[[21]](#footnote-22)3، ويقصد بالشكل الموقع والحركة الإعرابية، فالاسم الذي يقع في صدر الجملة مثلا، ويكون مرفوعا ، لا يمثل دائما العنصر الإسنادي كالمسند إليه أو المسند فقد يكون مفعولا به أو مضافا إليه أو اسما مجرورا، كما لا يمكن أن يكون الفاعل دائما مرفوعا.

1. 1 - سيبويه، الكتاب، ج1 ، ص : 48. [↑](#footnote-ref-2)
2. 2 – المرجع نفسه، ج1، ص 23. [↑](#footnote-ref-3)
3. 3 - محـمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص 107. [↑](#footnote-ref-4)
4. 1 -أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، معجم المقاييس في اللغة، ت/ شهاب الدين أبو عمرو، مادة (س-ن-د). [↑](#footnote-ref-5)
5. 2 - الزمخشري ، أساس البلاغة، مادة (سند). [↑](#footnote-ref-6)
6. 3 - جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي المصري ، تحقيق : عامر أحمد حيدر ، ط1 ، بيروت :2002 دار الكتب العلمية ، ج3 ، مادة )سند ( . [↑](#footnote-ref-7)
7. 4 - محي الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروز أبادي، الشيرازي الشافعي، القاموس المحيط بيروت : 1999، دار الكتب العلمية، ج3 ، مادة (سند). [↑](#footnote-ref-8)
8. 5 - معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط مادة (سند) [↑](#footnote-ref-9)
9. 6 - الجرجاني، التعريفات، ص 51. [↑](#footnote-ref-10)
10. 1 - المرجع نفسه، ص 51. [↑](#footnote-ref-11)
11. 2 -تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص 193. [↑](#footnote-ref-12)
12. 3 - المرجع نفسه، ص 194. [↑](#footnote-ref-13)
13. 4 - السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 11. [↑](#footnote-ref-14)
14. 5 - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، صيدا، بيروت: 1991، دار الجيل، ص 60. [↑](#footnote-ref-15)
15. 6 -سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، ص 23. [↑](#footnote-ref-16)
16. 1- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، الطبعة الأولى، عمان: 2002، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 27. [↑](#footnote-ref-17)
17. 2- ينظر: المرجع نفسه ،ص : 26 . [↑](#footnote-ref-18)
18. 1 - سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، ص 13. [↑](#footnote-ref-19)
19. [↑](#footnote-ref-20)
20. 2 - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، الطبعة الثانية، القاهرة: 1992، دار الكتاب الإسلامي، ص 50. [↑](#footnote-ref-21)
21. 3 - الشريف ميهوبي "المسند إليه والمسند في العربية" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة: 2002، العدد 6 . [↑](#footnote-ref-22)